استثمار البحث العلمي في خدمة متطلبات سوق العمل

– العراق إنموذجا –

Investing Scientific Research in Serving Labor Iraq as a Model –Market Requirements

أ.د مازن خلف ناصر

الجامعة المستنصرية – كلية القانون

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية تسويق الأبحاث العلمية لدعم احتياجات سوق العمل العراقي، بالإضافة إلى استعراض أهم الآليات المرتبطة بهذا النوع المميز من التسويق. الغاية الأساسية هي الاستفادة من هذه الآليات لوضع سياسة مقترحة قابلة للتطبيق في الجامعات العراقية، تأخذ بعين الاعتبار ظروفها وإمكاناته، ويسعى البحث إلى ضمان ربط المخرجات البحثية الجامعية باحتياجات سوق العمل العراقي، مما يسهم في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية بشكل فعّال ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

يهدف البحث أيضًا إلى تطوير البنى التحتية واستحداث قدرات ذات جودة عالية، مع تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد العالمي في مختلف المجالات اليومية، ومع ذلك فإن غياب التنسيق بين الجامعات العراقية ومؤسسات الدولة بشكل عام، والقطاع الخاص على وجه الخصوص، يؤدي إلى عزلة الجامعات عن تلبية متطلبات المجتمع وبالتالي ضعف مساهمتها في نموه، من هنا، يصبح الاستثمار في البحث العلمي ضرورة ملحّة وليس مجرد خيار، إذ يفرض العصر الحديث ومتغيراته هذا التوجه الاستراتيجي، بناءً على ذلك يركز البحث على تسليط الضوء على أهم المقومات التي تسهم في إنجاح تجربة الاستثمار في الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية داخل الجامعات العراقية، مستفيدًا من الخبرات الوطنية المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التسويق، البحث العلمي، سوق العمل، المواءمة.

***Abstract*:**

This research seeks to explore the potential of marketing scientific research to serve the Iraqi labor market. It examines the key mechanisms of this distinct

form of marketing to develop a proposed policy applicable across Iraqi universities. The aim is to align university research outputs with the needs of the labor market, thereby enhancing the practical application of research and maximizing its benefits. Ultimately, this approach aspires to contribute to sustainable development within Iraqi society by improving infrastructure, fostering high-quality expertise, and bolstering competitiveness on a global scale across various aspects of daily life. The current disconnect between Iraqi universities and state institutions—particularly the private sector—has resulted in an isolation that hinders universities from meeting societal demands or contributing effectively to national growth. As a result, the need to invest in scientific research has transitioned from a discretionary option to an unavoidable necessity, driven by the demands and changes of the modern era. This research focuses on identifying mechanisms to activate and optimize investment in faculty-led scientific research within Iraqi universities, leveraging available national expertise for greater impact.

Keywords: Investment, Marketing, Scientific Research, Labor Market, Alignment.

المقدمة

يُعد الاستثمار والتسويق للبحث العلمي في قطاع التعليم العالي ركيزة أساسية لتعزيز المعرفة والابتكار في مختلف مجالات التنمية المستدامة، في ظل التقدم السريع والتنافس المتزايد في هذا العصر، أصبح الاستثمار المعرفي ضرورة تدعم احتياجات سوق العمل الحالي، ومن المفترض أن تُترجم الأبحاث العلمية النظرية إلى نتائج وتطبيقات عملية من خلال بناء تعاون وشراكة فعّالة بين الجامعات، التي تمتلك إمكانيات علمية متخصصة، وبين المجتمع ومؤسساته المتنوعة.

أولا- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث كاستجابة لتلبية احتياجات سوق العمل في العراق، حيث يعاني كل من القطاعين العام والخاص من نقصٍ في الأيدي العاملة المدربة القادرة على أداء مختلف الأعمال المهنية، ويرتبط ذلك بعدة عوامل تسهم في زيادة معدل البطالة بين فئات الشباب الخريجين، مما يستدعي استثمار البحث العلمي وتحويله من إطاره التقليدي إلى أداة تفاعلية لمعالجة أزمات المجتمع العراقي، وعلى رأسها فقدان شريحة كبيرة من الخريجين لفرص العمل مباشرة بعد التخرج، ومن منطلق ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فإن التعاون بين جهات الدولة المختلفة، بما في ذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية والمراكز البحثية، يصبح أمرًا حتميًا لتقديم حلول عملية تُسهم في حل مشاكل المجتمع.

إن تسويق الأبحاث العلمية بين المراكز البحثية التابعة لكافة الجامعات والمجتمع بشكل عام يتيح تبادل الخبرات، ويدعم دخل الجامعات وسمعتها العلمية،

فضلاً عن تعزيز قدراتها التنافسية، كما يوفر هذا النهج موارد مالية إضافية لهذه المؤسسات، خاصة في ظل التراجع الحاصل في الإنفاق الحكومي.

ثانيا- هدف البحث:

الغاية من هذا البحث هي تسليط الضوء على واقع مخرجات الجامعات العراقية ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى استكشاف سبل توظيف البحث العلمي كوسيلة لمعالجة مشكلة البطالة بين خريجي التعليم الجامعي، تعد هذه المشكلة واحدة من الأزمات المعقدة التي تستدعي تضافر جهود الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص لإيجاد حلول فعّالة.

ثالثا- مشكلة البحث:

بالرغم من وجود نصوص واضحة وصريحة ضمن نظام مراكز الأبحاث العلمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية رقم (١) لسنة ١٩٩٥، والتي تحث على نشر الأبحاث العلمية ونقل نتائجها إلى الجهات المعنية والتعاون معها في تطبيق تلك النتائج وفقًا للمادة (٤) من النظام، إضافة إلى رصد مبالغ مالية ضمن الموازنة السنوية للجامعات، مع إمكانية دعم المراكز البحثية من الإيرادات الناتجة عن الخدمات الاستشارية والتعليمية والدراسات التي يتم تنفيذها لصالح مؤسسات الدولة والقطاع الخاص حسب المادة (٨) من نفس النظام، إلا أنه لا تزال هناك محدودية في المبادرات المتخذة لتحقيق تطورات ملموسة في منظومة البحث العلمي وتفعيل دورها بشكل عملي، حيث إن هذه الجهود وحدها غير كافية لتحقيق الأهداف المأمولة، خصوصًا فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة البطالة التي تعاني منها شريحة كبيرة من الخريجين.

من هنا تنبع مشكلة البحث التي تتمحور حول تساؤلين رئيسيين:

١. هل يمكن أن يساهم استثمار وتسويق النتاجات البحثية في معالجة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات العراقية بشكل عام؟

٢. في حال كانت الإجابة نعم، فما هي الرؤية المقترحة والدور المتوقع للمراكز البحثية الجامعية في مواكبة متطلبات سوق العمل العراقي من خلال تسويق واستثمار نتائج الأبحاث العلمية كابتكارات علمية قادرة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل القريب؟

رابعا- منهجية البحث:

سنستعين بالمنهج التحليلي، الذي يُعتبر من أبرز المناهج الملائمة لموضوع هذا البحث، بهدف استكشاف واقع البحث العلمي في المراكز البحثية العراقية وتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهه، كما سنبحث في إمكانية توظيف هذا الواقع للنهوض بالاقتصاد والتكنولوجيا، وذلك من خلال توفير الموارد المادية والبشرية التي تلبي احتياجات سوق العمل العراقي.

خامسا- هيكلية البحث:

يمكن تقسيم خطة البحث الى مطلبين اساسيين هما:

المطلب الاول – الركائز الأساسية لاستثمار وتسويق الابحاث العلمية

المطلب الثاني – التوفيق بين نتائج الابحاث العلمية الجامعية ومتطلبات سوق العمل العراقية

المطلب الاول : الركائز الأساسية لاستثمار وتسويق الابحاث العلمية

The basic pillars of investing and marketing scientific research

يُعد استثمار الأبحاث العلمية من أبرز الأنشطة التي تضطلع بها مراكز الأبحاث في الدول المتطورة، حيث يمثل دعامة أساسية لبناء جسور التعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة من خدماتها .وهو بطبيعته نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق عوائد وإيرادات تُستخدم لتمويل هذه المراكز البحثية

وبناءً على ذلك، تبرز تساؤلات حول إمكانية خصخصة الأبحاث العلمية وتسويق نتائجها واستثمارها لتلبية احتياجات سوق العمل في العراق في هذا الإطار، سيتم تناول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال مناقشة الركائز الأساسية للاستثمار في مجال البحث العلمي ضمن محور مستقل، يليه استعراض أهمية الشراكة والتعاون المجتمعي ودورهما في إنجاح مشاريع استثمار الأبحاث العلمية في محور منفصل، سيتم توضيح هذه المحاور وفق التفصيل الاتي:

الفرع الأول: مقومات النجاح الاساسية لاستثمار الابحاث العلمية في العراق

The basic elements of success for investing in scientific research in Iraq

مما لا شك فيه إن استثمار الابحاث العلمية الجامعية يحتاج لمقومات أساسية تساعد على حل الكثير من المعضلات التي تواجه مؤسسات القطاع العام والخاص والمختلط في شتى المجالات[١]، وتتمثل هذه المقومات بما يأتي:

أولا- وجود مراكز بحثية متخصصة في الجامعات

يرتبط المركز البحثي في الجامعات العراقية برؤسائها ويتولى إدارته مدير يعين بقرار من الوزير على أن يكون حاصلا على شهادة الدكتوراه، يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رئيس القسم في الجامعة[٢] يدير مجموعة من الباحثين من أساتذة متخصصين في حقول المعرفة المختلفة لديهم مؤهلات علمية متميزة تمتد لمراحل علمية سابقة تخرجوا منها التحقوا من بعدها للدراسات العليا في الجامعات ومن ثم اعداد البحوث العلمية، ومن ثم الارتقاء الى مراتب العلماء والمختصين، وتُعد الجامعات المحرك الأساسي لإعداد القوى العاملة في المراكز

البحثية، حيث يعتمد تأهيل وتدريب الباحثين بشكل رئيسي على مستوى تطور التعليم العالي، ولكن هل يمكن للمؤهلات وحدها أن تضمن تحقيق نتائج مميزة في البحث العلمي؟ بالطبع لا، إذ أن إنتاجية البحث العلمي لا ترتبط بالمؤهلات الأكاديمية فقط، بل تتطلب توفير بيئة ملاءمة ومحفزة للبحث .مثل هذه البيئة يجب أن تلبي الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية للباحثين، مما يعزز الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأمين الاحتياجات المادية يُسهم في تمكين الباحث من تخصيص وقته وجهده للعمل والإنتاج دون الانشغال بتوفير تلك المستلزمات.

ثانيا- الاستعانة بكوادر بحثية كفؤة

من العوامل الأساسية لإنجاح العملية البحثية في المراكز الجامعية هو الاعتماد على كوادر متخصصة ومؤهلة في مجال البحث العلمي، سواء من أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد أو من طلبة الدراسات العليا، هؤلاء الأفراد يتحملون مسؤولية إعداد أبحاث ذات قيمة عالية تبرز بنتائجها المميزة، مع ضرورة مراعاة عدم تعارض هذه الأبحاث مع مصالح مجتمعية أخرى ذات أهمية في المجتمع، كما أن من الضروري عقد لقاءات بين الباحثين لتهيئة المناخ المناسب لهم من أجل تبادل الأفكار وتكاملها بما يدفعهم الى إنجاز بحوثهم ودراساتهم في سقوف زمنية محددة[١] .

ثالثا- ضرورة تمويل الأبحاث العلمية ذاتيا

تعد الابحاث العلمية الوسيلة الاساسية لمعالجة متطلبات سوق العمل اليوم وهي تحتاج لتحفيز مادي مستمر كونها تستلزم مبالغ وفيرة لكي يتم إنجازها بالشكل المطلوب، لذلك فإن الجامعات بمراكزها البحثية في الدول المتقدمة تولي اهتماما متزايد بالأبحاث العلمية في سبيل خدمة متطلبات المجتمع باعتبارها من مستلزمات التقدم الانساني وتضع في اعتبارها أمرا في غاية الاهمية وهو أهمية المال المرصود من أجل إثراء الابحاث العلمية وإنجاحها في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والزراعة والصناعة والاقتصاد والادارة والعلوم الاجتماعية والقانونية والتربوية[٢].

رابعا- ضرورة تهيئة المصادر العلمية الحديثة ورقية أم الكترونية

لا يكفي وجود كفاءات علمية من علماء وباحثين ووجود مراكز ابحاث متقدمة، بل لا بد من توفير وسائل العمل البحثي، ونعني بذلك وجود مصادر علمية قادرة على تحفيز الباحثين لأجل تقديم ما هو ناجح وفاعل لخدمة المجتمع وهذا يتطلب وجود مراكز وطنية تؤمن المعلومات والبيانات اللازمة بكفاءة عالية للباحثين مع توفير المصادر والدوريات الحديثة في المراكز البحثية مع تسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية من المؤسسات الخاصة

والحكومية من خلال وسائل الاتصال الالكتروني وضرورة التنسيق بين الجامعات في مجال البحث والتبادل العلميين[١].

خامسا- خلق مناخ للمنافسة بين الجامعات العراقية لوضع حلول مقترحة

تواجه الجامعات في الوقت الراهن سلسلة من التحديات الجسيمة التي تنعكس على سياساتها واستراتيجياتها بشكل مباشر، فمن خلال التطور التكنولوجي الحديث، أصبح الطالب الجامعي جزءاً من منظومة المنافسة العالمية، وانتقلت معايير جودة الأداء من نطاقها المحلي إلى أفق المعايير العالمية، مع التحول من الأساليب التقليدية إلى أنماط أداء تعتمد على التنافسية. في هذا السياق، بات لزاماً على الجامعات العراقية أن تركز جهودها على تحسين وتنمية قدراتها التنافسية بمستوييها المحلي والعالمي، وهو هدف يمكن تحقيقه عبر إدارة فعالة لرأس المال الفكري الذي تمتلكه من أساتذة وباحثين، مع التحولات الراهنة، شهدت الجامعات تصاعدًا ملحوظًا في مستوى التنافس مقارنة بالسابق؛ حيث انخرطت الجامعات الحكومية والخاصة في سباق محموم سواء فيما بينها أم مع جامعات دولية تسعى لاستثمار مواردها وبناء منشآتها وتقديم خدماتها داخل الدولة .بالإضافة إلى ذلك، ظهرت أشكال أخرى من المنافسة من خلال إبرام شراكات إستراتيجية مع جامعات محلية خاصة أو استقطاب الطلاب للدراسة فيها، سواء عبر الهجرة أو من خلال برامج التعليم عن بُعد .

في ظل هذه الديناميكيات المتغيرة، وجدت الجامعات نفسها ملزمة بتوظيف كافة مواردها المادية والعلمية لتعزيز مكانتها وضمان استمراريتها في بيئة تعليمية تتسم بتعقيد متزايد ومستويات عالية من التنافس.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن الجامعات تواجهه منافسة قوية سواء كانت على المستوى المحلي أم العالمي وحتى تستطيع الجامعة البقاء في بيئتها التنافسية فلا بد لها من الاتجاه لتبني اساليب إدارية حديثة ومنها تسويق خدماتها حتى يضمن لها ليس فقط الاستمرار وإنما الكفاية والفعالية[٢].

سادسا- تسويق نتائج الابحاث العلمية

مفهوم التسويق هنا يشير إلى العملية التي يتم من خلالها تحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتجات وخدمات تلبي احتياجات سوق العم ، يتم تطوير هذه النتائج إلى تقنيات ومنتجات جديدة قابلة للتسويق والبيع على المستويين المحلي والعالمي، بناء على ذلك، تعتبر عملية إنتاج المعرفة في الجامعات فرصة يمكن استثمارها لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً وجاداً بين الجامعات والشركات الصناعية والمستثمرين من رجال الأعمال.

وعليه فإن التسويق هو عملية يتم من خلالها مساهمة الجامعات بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال الابحاث العلمية التي يعدها اعضاء الهيئات التدريسية من واقع أن الجامعات كمؤسسات بحثية ينبغي عليها نشر المعرفة المنتجة داخل الحرم الجامعي(١).

الفرع الثاني: لشراكة والتعاون المجتمعي ودورهما في إنجاح استثمار الأبحاث العلمية

Partnership and community cooperation and their role in the success of scientific research investment

تستند فكرة تعزيز الشراكة المجتمعية إلى أهمية إدراك الجامعات والمؤسسات البحثية لدورها المحوري في دعم القاعدة الواسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد عنصراً أساسياً في اقتصاد المجتمع، كما يشمل هذا الدور التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الكبرى .ولتحقيق هذا الهدف، يصبح من الضروري تطبيق عدد من الإجراءات والمبادرات على المستويات الحكومية والمؤسسية لتفعيل هذا المفهوم بشكل عملي ومؤثر، بهدف إزالة أي عقبات تعترض هذه الشراكة وتحفيز الأطراف المعنية(٢).

تشير الشراكة المجتمعية في البحث العلمي إلى كل نشاط تعاوني وهادف يجمع بين المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية بمختلف أنواعها سواء كانت حكومية، خاصة، أو منظمات مجتمع مدني وبين المراكز البحثية داخل الجامعات.

تُنفذ هذه الشراكة بهدف إنجاز مشاريع علمية محددة، سواء كانت بحثية، استشارية، أو تدريبية، ضمن إطار تعاقدي يضمن تحقيق المصلحة المشتركة بين الطرفين، ولفهم أهمية هذه الشراكة بشكل أعمق في مجال الأبحاث العلمية، من الضروري تسليط الضوء على الفوائد والتحديات المرتبطة بالتعاون بين الجامعات وسوق العمل، وذلك بالنظر إلى الجوانب التالية:

أولا- مزايا الشراكة المجتمعية في استثمار البحث العلمي

يساهم القطاع الخاص، بمؤسساته وشركاته وهيئاته وجمعياته وأفراده، في دعم البحث العلمي عبر توفير التمويل النقدي أو العيني، أو حتى من خلال المشاركة بالجهود البدنية والأفكار الإبداعية المنتجة، ورغم أن هذه المساهمة لا تزال في العراق في مراحلها الأولى، فإنها تُقدم فرصًا كبيرة وواعدة لأعضاء هيئة التدريس لتطبيق أبحاثهم ميدانيًا، يتيح هذا التعاون توظيف المهارات والمعارف الأكاديمية لمعالجة التحديات والقضايا التي تهم الشركاء خارج إطار الجامعة، مما يعود بفوائد مالية جيدة على المشاركين، علاوة على ذلك، تمنح هذه الشراكة الأساتذة فرصة لإعادة تأهيل أنفسهم وتطوير معارفهم بحيث تتجاوز حدود الجامعة

إلى الميدان العملي الحقيقي. هذا الانتقال يعزز من المعرفة المتاحة داخل الجامعات ويوفر تجارب قيمة لتبادل الخبرات .كما تساهم الشراكة في تعزيز دخل الجامعة، والارتقاء بسمعتها ودورها في المجتمع، بالإضافة إلى بناء روابط علمية واقتصادية فعالة، وتنعكس هذه الفوائد على الطلاب أيضًا، من خلال توفير فرص تدريبية لهم وتطوير المناهج الدراسية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل، بما يوفر حلول مشكلات مستعصية تحتاج إلى تعاون وتبادل الأفكار والنظريات المختلفة لحلها وتطويرها[١].

ثانيا- معوقات الشراكة والتعاون بين الجامعات وسوق العمل العراقي

لا يختلف اثنان على أن في مقابل المزايا التي تحققها الشراكة والتعاون بين الجامعات وسوق العمل العراقي هناك معوقات تقف حائلا دون امكانية تنشيط حركة البحث العلمي الجامعي، حيث يرتبط البعض منها بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، فضلا عن وجود معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات العراقية والقطاعات الصناعية والاقتصادية في مجال البحث العلمي، أي بمعنى أن فجوة بين الواقع والطموح في مجال هذه الشراكة لا زالت كبيرة، وتتلخص هذه المعوقات فيما يلي[٢] :

١- لا تزال وظيفة البحث العلمي في الجامعات تُمنح أولوية متدنية، رغم أن القوانين المنظمة لهذه المؤسسات تؤكد أنه من صميم مهامها الرئيسية.

٢- يلاحظ غياب شبه تام لدور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير، حيث لا يشارك في تمويل البحث العلمي بسبب قناعة العديد من إداراته بعدم جدوى هذه البحوث على المستوى التطبيقي، واعتمادها بدلاً من ذلك على استيراد الخبرات الجاهزة.

٣- يعاني البحث العلمي في الوطن العربي من ضعف واضح في البنية التحتية المناسبة، إضافة إلى غياب إطار مؤسسي يمتلك الصلاحيات اللازمة لتخطيط العملية البحثية والإشراف عليها وتنسيق الجهود بين مراكز البحث المختلفة داخل الجامعات أو بين تلك التابعة للوزارات.

٤- هناك تدهور في القيم الأخلاقية المرتبطة بإعداد البحوث، إلى جانب غياب الضمير المهني وضعف روح البحث العلمي، مما أدى إلى تراجع الالتزام بالحقيقة العلمية والقيم الجامعية.

٥- العلاقة بين خطط البحث العلمي في الجامعات ومتطلبات التنمية في شتى المجالات تكاد تكون معدومة أو ضعيفة للغاية.

٦- يشهد البحث العلمي في الجامعات عزلة شبه كاملة عن الوحدات الإنتاجية، وهو ما يُفقد الباحثين الدعم المادي اللازم للمضي قدماً في مشاريعهم.

٧- لا يزال الأداء البحثي للجامعات ضعيفاً، حيث يُنظر إلى البحث العلمي كونه نشاطاً هامشياً، مما يؤدي إلى عدم استغلال الكفاءات العلمية المتوفرة لحل مشكلات المجتمع، كما أن أغلب الدراسات تُجرى بشكل فردي وبمعزل عن احتياجات المجتمع.
٨- انشغال أساتذة الجامعات بالعملية التعليمية جعل البحث العلمي يحصل على نصيب ضئيل من وقتهم، ما يدفع البعض لاختيار موضوعات بحثية ذات صلة ضعيفة بقضايا واحتياجات المجتمع.
٩- بعض إدارات الجامعات لا تزال تنظر إلى البحث العلمي كترف فكري أو علمي ولا تعتبره ضرورياً، مما يعكس عدم إدراكها لقيمته وأهميته ويؤدي إلى تقليل موارده المخصصة.
١٠- عدم الاستفادة العملية من نتائج الأبحاث العلمية يعود إلى افتقار الجهات المعنية للتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي والخاص، مما يعيق تطبيق هذه النتائج وتحقيق أثر ملموس لها.
١١- تعاني مصادر المعلومات المتاحة مثل الكتب والمراجع والمقالات العلمية من محدودية كبيرة، وعدم قدرتها على مواكبة الدراسات والأبحاث الحديثة، إلى جانب صعوبة الوصول إليها في كثير من الأحيان.

المطلب الثاني: التوفيق بين نتائج الابحاث العلمية الجامعية ومتطلبات سوق العمل العراقي

Reconciling the results of university scientific research with the requirements of the Iraqi labor market

لم تعد الجامعات تقتصر على دورها التقليدي في إعداد الكوادر المؤهلة ونشر التعليم والثقافة، وتزويد سوق العمل بالعاملين الأكفاء، بل تجاوزت هذا الإطار لتتبنى أدوارًا جديدة ومتطورة، تستند إلى التعاون المباشر في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الريادة، وتشجيع الابتكار، وإقامة شراكات مع المؤسسات المستفيدة من خبراتها، ومن هذا المنطلق، يبرز تساؤل مهم: إلى أي مدى تتوافق نتائج الأبحاث العلمية مع احتياجات سوق العمل العراقي؟ للإجابة عن هذا السؤال، سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى محورين مستقلين: الأول يُخصص لعرض واقع مخرجات الجامعات العراقية وعلاقتها بسوق العمل خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٤، والثاني يتناول طرح الحلول الممكنة للحد من البطالة بين الخريجين، وذلك وفق التفصيل الآتي.

الفرع الاول: واقع مخرجات الجامعات العراقية وسوق العمل للفترة من ٢٠٠٣ ــ ٢٠٢٤

The reality of Iraqi university graduates and the labor market for the period 2003-2024

لا يعتمد قياس التطور في قطاع التعليم العالي على عدد الجامعات الموجودة، بل على مستوى التأهيل والخبرات التي يكتسبها الطلبة خلال مسيرتهم الدراسية، ومع ذلك، يواجه قطاع التعليم العالي العراقي مشكلة عدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، بالإضافة إلى قلة التناسب بين زيادة الأعداد والإنفاق الحكومي المخصص لهذا المجال، الأمر الذي ينعكس بتأثيره على سوق العمل[١]، وذلك لأن النظام التعليمي القائم لا يزودهم بما يكفي من المهارات التي يطلبها ارباب العمل في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي ينعكس سلبا على امكانية تشغيلهم كونهم قليلي الخبرة والمهارة، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة الاجنبية من غير المتخرجين ذات المهارات الفنية العالية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وإحباط عزيمة الشباب متخرجين[٢].

وقد أظهرت نتائج الأبحاث العلمية أن تحسين جودة التعليم وتزويد الطلاب بمؤهلات فنية متطورة، خاصة في مجال مهارات تكنولوجيا المعلومات، يعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تراكم أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في العراق، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على وظائف القطاع العام وضعف النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص[٣]، إلى جانب الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها العراق، يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على القطاع النفطي، مما جعل التنمية مرتبطة بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط وعائداته، هذا الأمر أدى إلى إضعاف الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك، تقلصت فرص العمل المتاحة للشباب حديثي التخرج.

علاوة على ذلك، ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في توقف العديد من المشاريع الحكومية وتعثر أداء المشاريع العامة والخاصة. كما أن المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، سواء من حيث الأسعار أو الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي وأثرت سلباً على كافة الأطراف[٤].

نتيجة للاختلالات التي يعاني منها سوق العمل العراقي، برزت مشكلة البطالة بشكل واضح، خاصة بين صفوف الشباب المتعلم وخريجي الكليات والمعاهد. وفي الوقت ذاته، ارتفعت معدلات تشغيل الفئات غير المتعلمة من صغار السن، مما زاد من نسبة العمالة غير الماهرة. كما شهدت المناطق

الحضرية ارتفاعًا في أعداد العاطلين عن العمل نتيجة تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو ما جاء كنتيجة للظروف المستجدة التي مر بها العراق، هذا الواقع أسفر عن شعور شريحة كبيرة من الخريجين بالإحباط والإخفاق في الحصول على فرص عمل تُعد مصدرًا أساسيًا للدخل(١)، وعليه فإن الزيادة في معدلات التعليم تؤدي الى رفع طموحات الطلبة الخريجين لدرجة يصعب تحقيقها وهذا الطموح سيجعل من الخريجين فئة ترفض الوظائف التي لا تتناسب مع طموحاتهم حسب وجهات نظرهم(٢)، فالوضع من بعد ٢٠٠٣ تفاقم ليزيد من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريجي الدراسات الاولية والعليا بسبب شلل حركة النشاط الاقتصادي الوطني(٣)، وتنفرد بطالة الخريجين بصفة معينة بانها تخص شريحة من المجتمع يحمل افرادها تأهيلا يرشحهم للمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي.

ولمواجهة هذه التحديات، يصبح من الضروري تبني تخطيط استراتيجي يساهم في تمكين الجامعات من التعامل مع الأزمات والظروف المختلفة، ويتطلب ذلك إنتاج نتائج بحثية موثوقة يمكنها تشخيص المعوقات بفعالية واقتراح الحلول المناسبة لها، لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي يحمل فوائد عديدة تعود بالنفع على الجامعات وسوق العمل، ويمكن توضيح هذه الفوائد على النحو التالي.(٤):

١. يساهم التخطيط الاستراتيجي في اتخاذ قرارات عقلانية تُمكّن المؤسسات من تحقيق خيارات مدروسة في العمل.

٢. يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المالية والاقتصادية للجامعات، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر فعالية.

٣. يدعم الجامعات في توسيع آفاقها المعرفية وأبحاثها، بالإضافة إلى بناء قواعد بيانات شاملة تغطي مختلف جوانب البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها.

بيد أن هناك معوقات تقف حائلا دون تطبيق التخطيط الاستراتيجي الأمثل في الجامعات العراقية ويمكن اجمالها على النحو الاتي(٥):

١. ضعف الإقبال على الكتابة والتأليف وقلة المصادر المحلية المتعلقة بهذا المجال.

٢. رغم وجود العديد من المؤلفات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن أغلبها يركز على تقديم قواعد محددة للتطبيق، مع إغفال العنصر الأساسي الذي تقوم عليه العملية بشكل عام.

٣. لا يزال التخطيط الاستراتيجي في مراحله الأولى، إذ بدأ تطبيقه فقط منذ سنوات قليلة في المجال التربوي، ولم يخضع بعد للاختبار الكافي من الزمن لتحديد تعريف واضح ومحدد له في الإطار التعليمي.
٤. غياب الوضوح في تحديد المسؤوليات داخل الجامعات، إلى جانب ضعف الهيكل التنظيمي نتيجة عدم توزيع المهام والصلاحيات على مختلف مستويات الإدارة الجامعية.
٥. افتقار بعض المعنيين في الجامعات إلى القناعة بالتغيير، حيث قد تتعمد بعض الأطراف التي اعتادت السياسات الحالية رفض التوجهات الجديدة والتشبث بالواقع القائم.
٦. ضعف التناسق بين أهداف وقيم الجامعة من جهة وبين أداء وسلوك العاملين فيها من جهة أخرى، إلى جانب ظهور تناقض واضح بين توقعات الإدارة العليا وأهداف العاملين أنفسهم.
٧. انشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات اليومية الروتينية، مما يؤدي إلى تجاهل المشكلات الاستراتيجية التي يمكن أن تنهض بالجامعة وتحقق تطورها.

من هذا العرض يتبين أن أزمة البطالة تمثل تحديًا معقدًا ومستمرًا في العراق، مما يتطلب جهودًا مكثفة من الدولة لوضع حلول فعالة، ولتحقيق ذلك، ينبغي دراسة الأسباب الحقيقية وراء هذه المشكلة ودور المراكز البحثية في وضع الحلول المناسبة عن طريق استثمار النتائج وتسويقها للجهات ذات الصلة.

إن غياب التخطيط وسوء مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى محدودية الجهود الفعلية في مجال الدراسة والبحث، كلها عوامل تزيد من تعقيد المشكلة وتراكمها، كما يؤدي ذلك إلى تقليص فرص العمل والتوظيف وتزايد أعداد الخريجين بلا وظائف على مر السنين، بناءً عليه، يجب وضع مقترحات فعالة لحل هذه الأزمة، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الثاني على النحو التالي.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة للحد من مخاطر البطالة بين فئات الطلبة الخريجين

Proposed solutions to reduce the risk of unemployment among graduate students

يتطلب التعاون بين جميع وزارات الدولة، بما في ذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، والمراكز البحثية دعماً متواصلاً لنتاجات الأبحاث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع العراقي، مما يجعل هذا التعاون ضرورة ملحة، وبصفتي باحثاً، سأقدم بعض المقترحات لتحقيق مواءمة فعّالة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل العراقي، وذلك على النحو التالي:

أولا- تأهيل الشباب الخريجين لممارسة أنشطتهم في سوق العمل

تعاني أسواق العمل في القطاعين العام والخاص في العراق من نقص في الأيدي العاملة المدربة بشكل يكفل تلبية احتياجات السوق المتنوعة من المهارات والخدمات بمختلف أنواعها. ويلزم أن يكون خريج التعليم العالي قادراً على استيعاب متطلبات العمل والانخراط فيه بشكل كامل خلال فترة لا تتجاوز الشهر، ما يتيح له إيجاد مكانه ضمن مؤسسات الدولة، سواء كانت ضمن القطاع العام أو الخاص، لتحقيق ذلك، يجب أن يمتلك الخريج مزيجاً متكاملاً من المؤهلات العلمية والعملية التي تنسجم مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته الفعلية، فهناك علاقة تكاملية بين سوق العمل ومنظومة التعليم، تهدف إلى إعداد الشباب وتأهيلهم للانضمام إلى ميادين العمل بمختلف أشكالها، والمساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية المستدامة داخل المجتمع(١).

ثانيا- إشراك القطاع الخاص في توفير فرص عمل للخريجين

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في توفير فرص تدريبية للطلاب، مما يسهم في تأهيلهم للانخراط بسوق العمل. ومن الأهمية بمكان أن يتبنى القطاع الخاص تدريب الخريجين وتوفير فرص توظيف لعدد منهم، مع توجيه من تبقى نحو أماكن تناسب مهاراتهم. كما أن تطوير المشاريع الاستثمارية يعزز من تنمية الفرص الوظيفية واستيعاب المزيد من الكوادر.

علاوةً على ذلك، يُتوقع من القطاع الخاص أن يشارك بفعالية في تحسين قطاع التعليم من خلال إدماج الخريجين الجدد في سوق العمل، وتكريس الجهود لتدريبهم بناءً على معايير الكفاءة بدلاً من المحسوبية. يجب أيضاً تسهيل شروط الانضمام للعمل والتخفيف من متطلبات الخبرة، لضمان استيعاب أكبر عدد ممكن من الخريجين، هذا التوجه يتطلب شراكة حقيقية بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، حيث تلعب المؤسسات الإنتاجية دوراً رئيسياً في تحديد أولويات البحث العلمي الموجه نحو خدمة السوق. كما يمكن تفعيل هذه العلاقة عبر تمويل مشروعات كبيرة يديرها القطاع الخاص، تسهم في خلق فرص عمل مستدامة وتربط الشباب بشكل وثيق بعالم الإنتاج والتنمية الاقتصادية(٢).

ثالثا- تدريب الخريجين لسوق العمل

للخريجين الحق الكامل في تطوير مهاراتهم لاستكشاف وفرص اختيار مهن المستقبل، والتقدم إليها، والمحافظة عليها، كما يحق لهم الحصول على تدريب عملي أثناء فترة دراستهم، وهو ما يُطبق فعليًا على طلبة كليات القانون في الجامعات العراقية. حيث يتم إرسال الطلاب في تدريبات صيفية إلى المحاكم العراقية، سواء الجزائية أو المدنية، لاكتساب الخبرة العملية وربطها مع الجوانب

النظرية لدراستهم، يعتبر نجاح التدريب والتأهيل مرتبطًا بشكل مباشر بتطبيقه في الحياة الوظيفية، مع العمل على تعزيز وتطوير مهارات الطلاب عبر الإدراك العلمي وتقدير أهمية العمل، بناءً على ذلك، يصبح تأهيل الخريجين العاطلين عن العمل أمراً ضرورياً من خلال تبني برامج تدريبية وتأهيلية متقدمة تهدف إلى تعزيز قدرات القوى العاملة المحلية ورفع كفاءتها، كما يجب على مكاتب التدريب والتشغيل القيام بدراسات ميدانية معمقة لتحليل ظاهرة بطالة الخريجين واستكشاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى وضع الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة[١].

من وجهة نظرنا في هذا المجال، نرى أهمية التشديد المستمر على دور مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جميع المحافظات لأداء المهام التالية:

١. إنشاء قاعدة بيانات إحصائية شاملة تهدف إلى توفير معلومات دقيقة عن طبيعة وأعداد القوى العاملة غير المؤهلة (ذكوراً وإناثاً)، مع تضمين تفاصيل كاملة عن مؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم، بالإضافة إلى المجالات التي يرغبون أو يطمحون للعمل فيها.

٢. تنسيق الجهود مع الوزارات والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والقطاع المختلط لتحديد احتياجاتها من الكفاءات البشرية، مما يتيح إحالة طلبات المتقدمين من الباحثين عن عمل بما يتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم.

٣. تكليف هذه المكاتب بإجراء دراسات ميدانية متخصصة حول البطالة، بهدف تحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وابتكار حلول عملية لمعالجتها بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٤. تعزيز التنسيق مع المنظمات العربية والدولية لتوفير الدعم اللازم لتمويل مراكز التدريب، والاستفادة من الخبرات العربية لإقامة برامج تدريبية تساهم في تطوير مهارات ومعارف العاطلين عن العمل، بما يضمن مواكبتهم للتغيرات الديناميكية في سوق العمل.

رابعا- الدعم الحكومي للقطاع الخاص

بطالة الخريجين تمثل واحدة من أبرز التحديات التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد العراقي، ما يستدعي معالجة هذه الظاهرة بواقعية وجدية لتجنب تأثيراتها السلبية الكبيرة. ولا يمكن أن تُترك مهمة إيجاد الحلول لهذه المشكلة على عاتق وزارة أو جهة واحدة فقط، بل تستوجب تكاتف الجهود بين جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، فهذه الظاهرة لا تقتصر على أفراد بعينهم، بل تمتد لتشمل شرائح

واسعة من المجتمع، وهذا ما يجعل من المستحيل على جهة واحدة أن تتصدى لمشكلة تمس مجتمعًا بأكمله[١].

ويتميز القطاع الخاص في العراق بالطبيعة الفردية والتركيز على المنشآت الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والإنتاج والتسويق، مما يجعله يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي. هذا الاعتماد الكبير أدى إلى ضعف قدرته على المنافسة مع السلع والخدمات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية دور القطاع الخاص وضعف كفاءته التنظيمية أثرت بشكل سلبي على قدرته على توفير فرص عمل جديدة للخريجين في الوقت الحالي[٢].

يُعد تعزيز القطاع الخاص ودعم الاقتصاد الوطني من خلال قيام الدولة بدورها في ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي خطوةً أساسية، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة إلى الحد من هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وتقليل تركّز الاستثمارات الداخلية في القطاع التجاري باعتباره الأسرع تحقيقًا للأرباح، ومن بين الجهود الرامية لدعم القطاع الخاص توجيه عائدات النفط نحو بناء بنى تحتية جديدة، وصيانة تلك التي أصبحت متهالكة، مع العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للاستثمار في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية غير النفطية[٣].

من خلال ما سبق، يتبين أن تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الاقتصاد العراقي يستلزم اعتماد التخطيط الاستراتيجي والإدارة الحكيمة، بالإضافة إلى تعزيز مستوى التفاعل والتشاور للوقوف على أسباب تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين، هذه المشكلة أظهرت تأثيراتها السلبية على الجوانب العلمية والنشاط الاقتصادي في البلاد، مما يجعل من الضروري تحديد الخطوات المشتركة اللازم اتخاذها لتعزيز الروابط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، كما يُعد لمخرجات التعليم دور محوري في دعم نجاح أي مشروع تنموي اقتصادي، مما يضع المؤسسات التعليمية أمام مسؤولية كبيرة للعمل على تأهيل كوادر تمتاز بالجودة والكفاءة العالية بما يواكب احتياجات سوق العمل.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع (استثمار البحث العلمي في خدمة متطلبات سوق العمل – العراق أنموذجًا)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

أولًا: النتائج

١. يرتبط نجاح الاستثمار والتسويق للأبحاث العلمية ومدى توافقها مع سوق العمل العراقي بعدة عوامل أساسية تتضمن الإمكانات المادية والبشرية، وأهمها التمويل

وكفاءة الباحثين في تقديم حلول عملية للأزمات الاقتصادية في المجتمع؛ وعلى رأسها البطالة المتفشية بين خريجي الجامعات العراقية.
٢. ما زال البحث العلمي والابتكار في العراق دون المستوى المطلوب، مما يحد من فرص الاستثمار والتسويق للنتاجات البحثية. ويُعزى ذلك إلى نقص الكوادر المؤهلة في المراكز البحثية وهيمنة الأساليب التقليدية على عمل هذه المؤسسات، مما يتطلب جهودًا مستمرة لتعزيز الديناميكية والاهتمام بهذا القطاع.
٣. العلاقة بين المراكز البحثية وسوق العمل لا تتجاوز النمط التقليدي المتمثل بتقديم أبحاث مشتركة أو استشارات مؤقتة حسب الحاجة، دون وجود تعاون مستدام ومخطط له.
٤. شهد قطاع التعليم العالي في العراق تراجعًا ملحوظًا بين ٢٠٠٣ و٢٠٢٤ نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري والمالي الذي أثر سلبًا على هذا الحقل الحيوي.
٥. يفتقر العراق إلى تخطيط استراتيجي يسهم في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مما يعوق الاستفادة القصوى من الكفاءات.
٦. تفاقمت معدلات البطالة بين الخريجين سنويًا، خاصة حاملي الشهادات الجامعية الأولية. ويرجع السبب إلى ضعف دور القطاع الخاص والاعتماد الأحادي على الإنفاق الحكومي الممول من النفط، بالإضافة إلى غياب مواكبة نظام التعليم للتطورات العلمية والتكنولوجية.

ثانيًا: التوصيات

١. يجب توجيه نتائج الأبحاث العلمية نحو الجهات المستفيدة التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تخفيف أزمة البطالة بين الشباب الجامعي في العراق.
٢. توفير التمويل اللازم لاستثمار وتسويق مخرجات الأبحاث الجامعية، مع ضمان توفير التجهيزات والإمكانات لتحسين جودة الأنشطة البحثية.
٣. إطلاق برامج تدريبية متقدمة تهدف لتطوير المهارات وتعزيز جهوزية القوى العاملة الملتحقة بسوق العمل، مع التركيز على تشجيع الابتكار والإبداع لزيادة فرص التوظيف.
٤. دعم وتشجيع المراكز البحثية المحلية للقيام بدراسات دورية حول احتياجات سوق العمل العراقي من الكفاءات، ومواكبة التطورات التقنية والعلمية.
٥. العمل على إصدار تشريعات تُفعّل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، بما يحقق التكامل ويسمح للجميع بالاستفادة من قدرات الأطراف الأخرى لتطوير الأداء والخدمات.

٦. السعي بجدية لمكافحة الفساد الإداري والمالي لما له من دور حاسم في خلق بيئة جاذبة لفرص العمل واستيعاب الأيدي العاملة العراقية، والحد من ظاهرة البطالة.

الهوامش

١. (١) أيمن جميل عبد الرحمن صالح ، معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المناهج والتدريس - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٣، ص ٤٠.
٢. (١) ينظر نص المادة (٣/أ و ب) من نظام مراكز الابحاث العلمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية النافذ.
٣. (١) جحنيط حمزة، المبادئ الاساسية والاخلاقية للبحث العلمي - كتاب اعمال الملتقى المشترك - الجزائر العاصمة (الامانة العلمية) ٢٠١٧.
٤. (١) محمد متولي غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٢ ، ص ١٧٦.
٥. (١) سيد محمد جاد الرب، ادارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين، القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠١٠ ، ص ٢١١.
٦. (١) فاطمة عبد الله الزهراني، متطلبات استثمار الافكار العلمية في الابحاث العلمية بالمؤتمرات العلمية ، مجلة كلية التربية ، الرياض العدد ١٦٩ ، ٢٠١٢ ، ص٦٥.
٧. (١) مروة محمد سمير، تسويق الخدمات الجامعية مدخل لتحسين التعليم الجامعي، رسالة ماجستير - كلية التربية - جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص٦٥.
٨. (١) راضي عبد المجيد طه، التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ،القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٤، ص٨٧.
٩. (١) معهد البحوث والاستشارات الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الابحاث، مركز الدراسات والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦ ، ص٧٨.
١٠. (١) طارق علي العاني ونصير احمد السامرائي واخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٧، ص٣٧.
١١. (١) فاطمة عبد الله الزهراني، مصدر سابق، ص٦٨.
١٢. (١) بيداء رزاق حسين، التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد٢٨ ، ٢٠١٨، ص٢٣٣.
١٣. (١) داود عبد الجبار الحلو، دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم، رسالة ماجستير، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص٩.
١٤. (١) تقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والافاق، مكتب اليونسكو ، العراق ، ٢٠١٣، ص٧٦.
١٥. (١) قاسم عبود الدباغ، الشباب وازمة الهوية في العراق، بيت الحكمة، جمهورية العراق، الملتقى العربي الاول، دور الشباب في التنمية البشرية، ٢٠١٣، ص١٣٥.
١٦. (١) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ، دراسة تحليلية تطبيقية ، ط١ الاسكندرية ، دار فارس ، ٢٠١٨ ، ص١٨٧.
١٧. (١) احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، جامعة المستنصرية، دار الدكتور للعلوم، ٢٠٠٩، ص٢١٩.
١٨. (١) حسين علي الجبوري، التخطيط الاستراتيجي في التعليم – تخطيط معاصر في عالم متجدد، ط١، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠ ، ص٣١.
١٩. (١) مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي عرض تطوير وتطبيق ، عمان ، دار المناهج للنشر ، ٢٠٠٩، ص٥٣.
٢٠. (١) ليلى كامل البهنساوي، رؤية ارباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة المجلد ٧٨ ، ٢٠١٨، ص٦٤.
٢١. (١) أحمد الشربيني، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص١٦٧.
٢٢. (١) يعقوب أحمد الشراح ، التربية وازمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص٣٣٥.
٢٣. (١) غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية الاقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ١٤ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٦.

٢٤. [١] عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظيم لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨ ص١٣٧.
٢٥. [١] صالح الكفري، منظمة العمل الدولي وظائف لائقة من اجل العراق استراتيجية للعمالة والعمل اللائق المكتب الاقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣، ص١٦.

المصادر

أولا- الكتب المتخصصة

١. أحمد الشربيني، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٢. أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، جامعة المستنصرية، دار الدكتور للعلوم، ٢٠٠٩.
٣. أيمن جميل عبد الرحمن صالح ، معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المناهج والتدريس - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٣.
٤. بيداء رزاق حسين، التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد٢٨ ، ٢٠١٨.
٥. جحنيط حمزة، المبادئ الاساسية والاخلاقية للبحث العلمي - كتاب اعمال الملتقى المشترك - الجزائر العاصمة (الامانة العلمية) ٢٠١٧.
٦. حسين علي الجبوري، التخطيط الاستراتيجي في التعليم – تخطيط معاصر في عالم متجدد، ط١، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.
٧. داود عبد الجبار الحلو، دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم، رسالة ماجستير، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠.
٨. راضي عبد المجيد طه، التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ،القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٤.
٩. سيد محمد جاد الرب، ادارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين، القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠١٠.
١٠. صالح الكفري، منظمة العمل الدولي وظائف لائقة من اجل العراق استراتيجية للعمالة والعمل اللائق المكتب الاقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣.
١١. عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظيم لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨.
١٢. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ، دراسة تحليلية تطبيقية ، ط١ الاسكندرية ، دار فارس ، ٢٠١٨.
١٣. غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية الاقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ١٤ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧.
١٤. فاطمة عبد الله الزهراني، متطلبات استثمار الافكار العلمية في الابحاث العلمية بالمؤتمرات العلمية ، مجلة كلية التربية ، الرياض العدد ١٦٩ ، ٢٠١٢.
١٥. قاسم عبود الدباغ، الشباب وازمة الهوية في العراق، بيت الحكمة، جمهورية العراق، الملتقى العربي الاول، دور الشباب في التنمية البشرية، ٢٠١٣.
١٦. ليلى كامل البهنساوي، رؤية ارباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة المجلد ٧٨ ، ٢٠١٨.
١٧. مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي عرض تطوير وتطبيق ، عمان ، دار المناهج للنشر ، ٢٠٠٩.

١٨. محمد متولي غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٢.
١٩. مروة محمد سمير، تسويق الخدمات الجامعية مدخل لتحسين التعليم الجامعي، رسالة ماجستير - كلية التربية - جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.
٢٠. يعقوب احمد الشراح ، التربية وازمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٢.
٢١ . طارق علي العاني ونصير احمد السامرائي واخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٧.
٢٢. معهد البحوث والاستشارات الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الابحاث، مركز الدراسات والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦.

ثانيا- التشريعات والتقارير

١. نظام مراكز الابحاث العلمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية رقم (١) لعام ١٩٩٥.
٢. تقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والافاق، مكتب اليونسكو ، العراق ، ٢٠١٣.